

تزايد المخاوف حول آفاق النمو مع تشديد البنوك المركزية لسياساتها النقدية

«الوطني»: الاقتصاد العالمي يتعرض لرياح معاكسة تعصف بالأسواق المالية



■ مؤشرات الناتج الصناعي ومبيعات التجزئة للصين



■ رسم بياني يوضح التضخم وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة

منذ عام 2008، بنسبة 2.1 في المئة، إلا أنه من المستبعد أن يؤدي ذلك إلى تغيير الموقف النقدي للبنك اليابان وذلك نظرا لأن السلطات تنظر إلى ضغوط التضخم على أنها مدفوعة إلى حد كبير بعوامل جانب العرض وقد تكون مؤقتة.

الاقتصاد الصيني يتأثر سلباً

سجل الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة 4.8 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2022 (4.0 في المئة في الربع الرابع من عام 2021) إذ شهدت الاستثمارات الثابتة ومبيعات التجزئة بداية قوية خلال شهري يناير وفبراير لهذا العام. إلا أن الأنشطة الاقتصادية تضررت منذ ذلك الحين جراء عمليات الإغلاق الممتدة التي تم فرضها على مدى عدة أشهر في المراكز الاقتصادية الرئيسية بما في ذلك بكين وشنغهاي لاحتواء تفشي فيروس كوفيد-19. وكشفت البيانات الاقتصادية لشهر مايو انخفاض مبيعات التجزئة 6.7 في المئة على أساس سنوي وضعف نمو الواردات (+4.1 في المئة) للشهر الثالث على التوالي - على الرغم من تحسن كلاهما مقارنة بشهر أبريل بعد تخفيف بعض إجراءات الإغلاق مؤخراً. كما كان انكماش النشاط الاقتصادي واضحاً على جانب الإنتاج، إذ جاءت وصلت القراءة الرسمية لمؤشر مديري المشتريات للمكتب الوطني للإحصاء إلى 48.4 في مايو، في حين سجل الإنتاج الصناعي، الذي انخفض في أبريل، نمواً هامشياً (0.7 في المئة على أساس سنوي).

وعلى الرغم من ذلك، واصلت الصادرات دعمها للنشاط الاقتصادي، إذ بلغ متوسط النمو السنوي 11.1 في المئة في الفترة الممتدة ما بين شهري مارس ومايو. كما سجلت الصين حتى الآن في تخطي أسوأ مراحل ارتفاع معدلات التضخم التي أصبحت عصباً رئيسياً في الاقتصادات المتقدمة، بوصول معدل التضخم إلى 2.1 في المئة فقط على أساس سنوي في مايو. وفي ذات الوقت، انخفض مؤشر التضخم الذي يقيس تكلفة السلع عند بوابة التصنيع إلى أدنى مستوياته في 14 شهراً عند 6.4 في المئة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يوفر حلاً أمام السلطات لتفسير السياسات. وفي واقع الأمر، خفض بنك الشعب الصيني متطلبات الاحتياطي الإلزامي للبنوك الكبرى بمقدار 25 نقطة أساس في أبريل وسعر الفائدة الأساسي للقروض لأجل خمس سنوات بمقدار 15 نقطة أساس في مايو، بهدف تعزيز السيولة وتوفير الدعم اللازم في ظل ضعف النشاط الاقتصادي. من جهة أخرى، أطلقت الحكومة المركزية في مايو قائمة تضم 33 إجراء لدعم الاقتصاد، بما في ذلك خصومات إضافية لضريبة القيمة المضافة وإعادة بعض الأصول الضريبية، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية، ودعم القروض، وغيرها من السياسات الداعمة. إلا أنه نظراً للآداء الضعيف الذي يشهده الاقتصاد الصيني مؤخراً والتهديدات المستمرة بفرض قيود جديدة بسبب نهج الحكومة الصينية لسياسات «صفر كوفيد»، فمن المتوقع أن تصل الحكومة إلى المستوى المستهدف لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5 في المئة هذا العام، مع إمكانية الوصول إلى 4 في المئة وفقاً لتوقعات.

المركزي الهندي يرفع أسعار الفائدة

نما الناتج المحلي الإجمالي للهند بنسبة 4.1 في المئة على أساس سنوي في الربع الأخير من السنة المالية 2021/2022 (الربع الأول من عام 2022) مقابل 5.4 في المئة على أساس سنوي في الربع السابق، وبنما طأت وتيرة النمو للربع الثالث على التوالي بسبب ضعف معدل نمو الاستثمارات الخاص وصافي الصادرات تزامناً مع تزايد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19، ومع ارتفاع الأسعار الذي ألقي بثقله على النشاط التجاري والطلب. وعلى الرغم من هذا التباطؤ، إلا أن الاقتصاد ما يزال يشهد نمواً قوياً بنسبة 8.7 في المئة للعام بأكمله. ومن أبرز المخاطر التي تواجه الاقتصاد، تزايد الضغوط التضخمية الناجمة عن الاضطرابات في سلاسل التوريد والتي تفاقم بسبب حرب أوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع عالمي في أسعار المواد الغذائية والوقود، وهو الأمر الذي أمدد إلى الاقتصاد المحلي. إذ ارتفع التضخم إلى أعلى مستوياته في ثمانية سنوات بنسبة 7.8 في المئة على أساس سنوي في أبريل، بينما ارتفعت أسعار الجملة بمعدلات قياسية بلغت نسبته 15.1 في المئة. وسوف يؤدي ارتفاع فاتورة الاستيراد إلى تزايد الضغوط على الحساب الجاري مع العالم الخارجي للهند والتأثير سلباً على الروبية، والتي وصلت حالياً عند مستوى قياسي قريب من أدنى المستويات الأمريكية. إذ أصبحت روبية هندية بحدود دولار أمريكي واحد، واستجابت روبية لارتفاع تكاليف المواد الغذائية المحلية بوقف صادرات الفصح، في حين رفع بنك الاحتياطي الهندي سعر إعادة الشراء القياسي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 4.9 في المئة في يونيو، بعد زيادة قدرها 40 نقطة أساس في مايو، في محاولة منه لكبح الضغوط التضخمية. أما بالنسبة للنظرة المستقبلية، من المقرر أن يتعزز النشاط الاقتصادي في السنة المالية الحالية (2022/2023) على خلفية تحسن الأوضاع المرتبطة بالفيروس إلى حد كبير، وزيادة بند النفقات في الميزانية وتحسن أنشطة الأعمال. وتشير البيانات الشهرية إلى الانتعاش القطاع الخاص، إذ وصل مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 58.3 في مايو، فيما يعد أعلى مستوياته المسجلة منذ نوفمبر 2021. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.2 في المئة في السنة المالية 2022-2023، أي أقل من التقديرات السابقة البالغة 9 في المئة على خلفية مخاطر التضخم.

النمو العالمي قد يتباطأ إلى 2.9 في المئة في 2022 وقد يشهد تحسناً هامشياً العام المقبل

ارتفاع التضخم لأعلى مستوياته في 40 عاماً دفع «الفيدرالي» لزيادة أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس

منطقة اليورو مهددة بخطر الركود الاقتصادي وتواجه أزمة طاقة بسبب العقوبات المفروضة على روسيا

«المركزي الأوروبي» يضطر إلى تسريع وتيرة تشديد سياساته النقدية بسبب بوادر التوتر في أسواق الدين الإقليمية

إلى 0.6 في المئة على أساس ربع سنوي مقابل 0.3 في المئة في وقت سابق، إلا أنه من المتوقع ظهور أرقام أقرب بكثير إلى الصفر في الفترة الممتدة ما بين الربعين الثاني والرابع. وتراجعت قراءة مؤشر مديري المشتريات هامشياً في مايو إلى 54.8 مقابل 55.8 في أبريل، مع استمرار استقرار مؤشر قطاع الخدمات بشكل جيد (56.1)، إلا أنه قد يتراجع مع تلاشي تأثير إعادة فتح الأنشطة التجارية بعد انخفاض موجة كوفيد-19 الأخيرة وتزايد ضغوط التكلفة. أما قطاع التصنيع فجاءت أوضاعه أكثر قتامة بسبب ضعف الطلب الخارجي، واضطرابات سلاسل التوريد وتأثير ارتفاع تكاليف الطاقة. وربما قد يزداد الوضع سوءاً مع بدء تطبيق العقوبات على واردات النفط الروسي، إذ من المقرر أن يوقف الاتحاد الأوروبي معظم عمليات الشراء بنهاية العام مما قد يؤدي إلى تاجيح الأوضاع مع اقتراب دخول أسواق الطاقة الأوروبية بالفعل في أزمة عميقة. وقد تشمل الجولة التالية من المقترحات خفض واردات الغاز، إلا أن الآثار الخطيرة المنعكسة على الاقتصاد الأوروبي - يجري حالياً مناقشة تقنين الطاقة الشنتية - قد يجعل من الصعب تطبيق ذلك دون الدخول في عواقب وخيمة.

المركزي الأوروبي إلى تبني موقف أكثر تشدداً بسبب ارتفاع التضخم لمستويات أعلى مما كان متوقعاً، إذ وصل في مايو إلى 8.1 في المئة على أساس سنوي. وأكد البنك في يونيو أنه سيمنهي برنامج شراء الأصول في أوائل يوليو كما هو مخطط له، وإعلان الالتزام المسبق برفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعه المقرر انعقاد في 21 يوليو المقبل، على أن يتبعه بتطبيق إجراءات أكبر في سبتمبر إذا استمرت الضغوط التضخمية. كما رفع البنك توقعات التضخم في عام 2022 إلى 6.8 في المئة مقابل 5.1 في المئة في مارس وخفض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.8 في المئة مقابل 3.7 في المئة. وتمثل تلك الخطوات اعترافاً ضمنياً من البنك بتأخره في اتخاذ خطوات لتشديد سياساته، إذ لا يزال سعر الفائدة على ودائعه سالياً عند مستوى 0.5 في المئة. إلا أنه يتعين عليه أن يخطو بحذر لتجنب ارتفاع هوامش عائدات السندات في الدول الهامشية على أطراف أوروبا، في ظل مخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون مع ارتفاع أسعار الفائدة. وفي واقع الأمر، عقد البنك اجتماعاً طارئاً لمناقشة هذه المسألة في منتصف يونيو، إذ وصلت فروقات تكلفة الاقتراض للديون الإيطالية واليونانية لأجل عشر سنوات إلى أعلى مستوياتها في الفترة الممتدة ما بين بداية إلى منتصف عام 2020. ولم يتم الإعلان بعد عن إجراءات محددة، إلا أن البنك قال إنه سيعمل على تسريع العمل لابتكار «أداة جديدة لمكافحة فروقات تكلفة الاقتراض» لتفادي أزمة ديون جديدة.

وفي المملكة المتحدة، رفع بنك إنكلترا أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 1.25 في المئة في يونيو، بما يتسق مع التوقعات، لكنه تجنب رفعها بمستويات أكبر. وكما هو الحال مع البنك المركزي الأوروبي، يحاول بنك إنجلترا تحقيق التوازن بين ضرورة خفض معدلات التضخم التي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن تزايد المخاوف تجاه آفاق نمو الاقتصاد العالمي أدى لحالة من الفوضى في الأسواق المالية، مع ضعف مؤشرات الأسهم الرئيسية واتجاهها نحو الهبوط (20- في المئة أو أكثر من مستويات الذروة) في يونيو الجاري، كما وصلت عائدات السندات إلى أعلى مستوياتها المسجلة في عدة سنوات. وتشمل التحديات التي تواجهها الأسواق تداعيات الحرب الأوكرانية، وتزايد أسعار الطاقة، واستمرار ارتفاع معدلات التضخم خاصة في الاقتصادات المتقدمة، وتشديد البنوك المركزية الرئيسية لسياساتها النقدية بوتيرة أسرع من ذي قبل، هذا إلى جانب اضطرابات سلاسل التوريد العالمية ومخاطر النمو في الصين الناجمة عن سعي الحكومة لتطبيق سياسة «صفر كوفيد». وعلى الرغم من البنك الدولي ما يزال يتوقع تجنب الركود العالمي، إلا أنه قام مؤخراً بتعديل توقعاته للنمو العالمي في عام 2022 إلى 2.9 في المئة مقابل 4.1 في المئة وفقاً للتوقعات السابقة في يناير الماضي، مما يسلط الضوء على تزايد مخاطر الركود التضخمي مع بقاء النشاط الاقتصادي ضعيفاً في عام 2023 واستمرار تخطي معدلات التضخم المستويات المستهدفة في كثير من الدول. ويرى البنك الدولي أن الحل من المفترض أن يشمل زيادة إمدادات المواد الغذائية والطاقة وتخفيف أعباء الديون عن الدول النامية.

ضغوط الأسعار تتصاعد في الولايات المتحدة

تراجعت آفاق نمو الاقتصاد الأمريكي في الأشهر القليلة الماضية في ظل ارتفاع معدل التضخم، ورفع أسعار الفائدة، وضعف مقومات الركود الاقتصادي العالمي، واستمرار مشاكل سلاسل التوريد، مع تزايد إمكانية انزلاق الاقتصاد إلى حالة من الركود. إذ تسارعت وتيرة تضخم مؤشر أسعار المستهلكين إلى مستويات أسوأ من المتوقع بزيادة بلغت نسبته 8.6 في المئة على أساس سنوي في مايو (معدل التضخم الأساسي وصل إلى 6+ في المئة)، فيما تعد أعلى قراءة يسجلها المؤشر منذ عام 1981. وكانت زيادات الأسعار واسعة النطاق، مما يلقي بظلال من الشك على مدى اقتراب التضخم من الوصول إلى ذروته، مما يزيد من الضغوط على مجلس الاحتياطي الفيدرالي لتشديد سياسته النقدية خاصة في ظل تزايد توقعات التضخم.

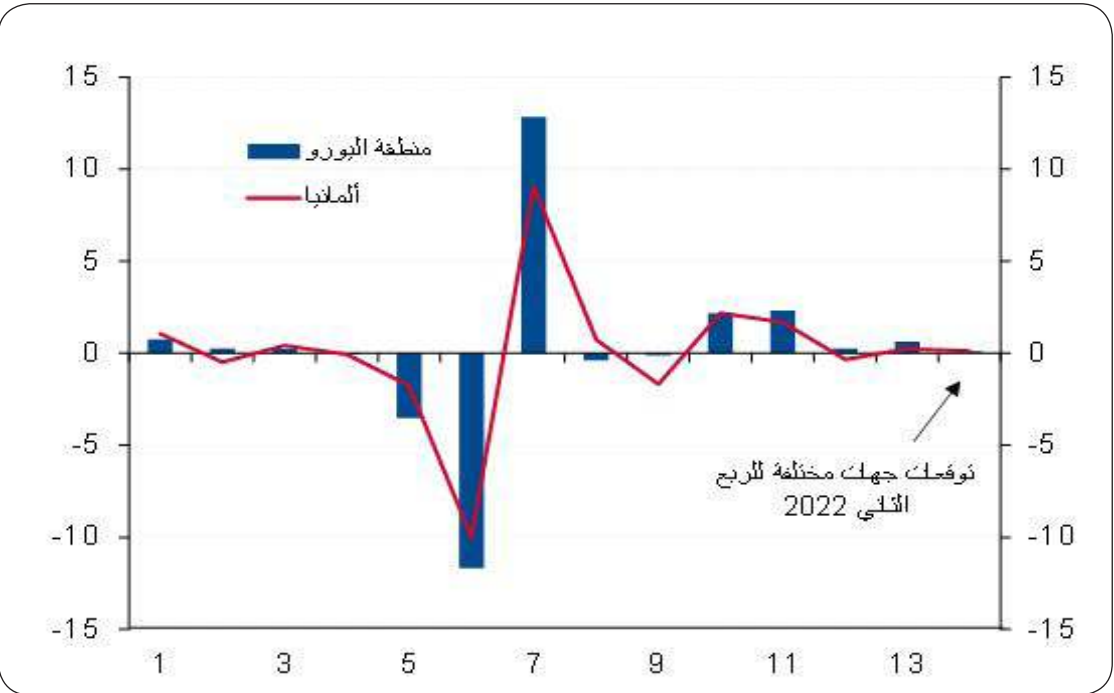
وفي هذا الصدد، رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة بنسبة 0.75 في المئة في اجتماعه الذي عقد في 15 يونيو (لتصل بذلك الزيادات التراكمية إلى 1.5 في المئة منذ مارس) في حين تشير خارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة لزيادة أخرى بنسبة 1.75 في المئة حتى نهاية العام. إضافة لذلك، بدأ الفيدرالي بتقليص الميزانية العمومية في يونيو بمعدل شهري قدره 47.5 مليار دولار، والذي سيرتفع بعد ذلك إلى 95 مليار دولار بعد ثلاثة أشهر على الرغم من عدم التصريح لأدوية بشأن قدرة الاحتياطي الفيدرالي على الالتزام بهذه الخطة. وفي الوقت الحالي، يتوقع مجلس الاحتياطي الفيدرالي وصول معدل تضخم الإنفاق الاستهلاكي الشخصي إلى 5.2 في المئة في عام 2022 (أحدث قراءة عند مستوى 6.3 في المئة على أساس سنوي) 2.6 في المئة في عام 2023، مقابل 4.3 في المئة و2.7 في المئة على التوالي وفقاً للتوقعات السابقة. وواصل الرئيس باول تأكيد لبقوة الاقتصاد الأمريكي وقدرته على التعامل مع سياسة نقدية أكثر تشدداً. إلا أن الاحتياطي الفيدرالي خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 إلى 1.7 في المئة مقابل 2.8 في المئة في وقت سابق، وتوقع وصول معدل النمو في عام 2023 إلى 1.7 في المئة مقابل 2.2 في المئة. وادى الارتفاع الكبير لمعدل التضخم إلى تراجع ثقة المستهلك، إذ وصل مؤشر جامعة ميشيغان إلى 50.2 في يونيو (مقابل 58.4 في مايو)، مما يعتبر أدنى مستوياته على الإطلاق.

من جهة أخرى، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5 في المئة على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام الحالي، متأثراً بصافي الصادرات والمخزونات، إلا أن معدل نمو الاستهلاك الشخصي بقي مستقرًا عند مستوى 3.1+ في المئة. وعلى الرغم من التوقعات تشير لتسجيل نمو إيجابي في الربع الثاني من العام الحالي، إلا أنه سيكون محدوداً بنسبة تتراوح ما بين 1 إلى 2 في المئة، وتشير بعض التوقعات المتشائمة إلى أن الاقتصاد بالفعل على وشك الدخول في مرحلة الانكماش. وفي ذات الوقت، يواصل سوق ارتفاع أسعار الظاهر عدة دلالات تؤكد ضعف أداء في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، إذ وصلت مبيعات العقارات السكنية الجديدة إلى أدنى مستوياتها منذ عامين في أبريل (27- في المئة على أساس سنوي) وتراجع الطلب على قروض الرهن العقاري إلى مستويات غير مسبوقة لم نشهدها منذ أكثر من 20 عاماً.

أما على صعيد سوق العمل، فقد واصل تحسنه في ظل انخفاض معدل البطالة إلى 3.6 في المئة، والذي يعتبر أعلى قليلاً من معدل ما قبل الجائحة الذي بلغ 3.5 في المئة في فبراير 2020 وشكل حينها الأدنى منذ 30 عاماً على الأقل. إلا أن توافر فرص عمل جديدة بدأ في التباطؤ، إذ كان مستوى مايو (390 ألف وظيفة) هو أدنى معدل نمو شهري منذ أبريل 2021. مما يؤكد مجدداً توقع استمرار هذا الاتجاه خلال الأشهر القادمة.

أوروبا تواجه شبح الركود وأزمة طاقة

يتعرض اقتصاد منطقة اليورو لخطر الركود إذ بدأت تتجلى تداعيات حرب أوكرانيا، هذا إلى جانب ارتفاع الأسعار الحاد، مما أضعف النشاط الاستهلاكي والتجاري، على الرغم من أن البيانات حتى الآن تشير إلى حالة من الانكماش أكثر من الدخول في ركود مباشر. وتم تعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2022



■ الناتج المحلي لمنطقة اليورو